د. هشام سعيد الحلاق (*)

العالم الثالث والتنمية

«من خلال حالتي الشخصية فانني أجسد الصورة لجيل من الأوروبيين الشباب الذين اعتقدوا في مطلع الستينات أن باستطاعتهم خلق العالم وتسويته تسوية جديدة عبر العالم الثالث بعد قناعتهم النهائية أن أوروبا لم تعد تملك أية قيمة من القيم تدافع عنها بعد أن أعطت الحد الأعلى من الأهوال والضلالات وبواعث البغضاء والكراهية من فرسان الثورات المضادة حتى هتلر، ولم تخلف وراءها أية تركة لثورتها الانسانية والعالم، بحيث أصبح لزاماً علينا أن نبحث عن كل هذا خارج القارة الأوروبية، في العالم الثالث، في الأرض البكر الخارجة لتوها من تحت نير الاستعمار والمنطلقة مع مبادىء باندونغ». (1)

لفتت نظري هذه الكلمات بل أقول أنها شدت انتباهي وذلك لسببين اثنين:

أولا: لأنها أتت على لسان أحد رجال الفكر الأوروبيين، وهو «كونراد ديتريز» في كتابه «الكاسحة الالهية» الذي أصدره مؤخراً بباريس ـ حيث نلمس بكلماته هذه إنصافاً للعالم الثالث ـ ولو من حيث الكلمة، من بين معشر الأوروبيين الذين كتبوا عنه، بل انصافاً لحقيقة، ما سُميَّ بالعالم الثالث، التي جعلها هؤلاء الاخرين سلعة للابتزاز والاستغلال ممثلين بحكوماتهم ودوائرهم الرسمية ومؤسساتهم الرأسمالية الامبريالية.

«ان لدى العالم الثالث اشياء يعطيها لأوروبا».

(*) عضو هيئة تدريس، قسم الجغرافيا، كلية الاداب والتربية، جامعة قاريونس.

(1) كونراد ديتريز ـ كتاباته حول العالم الثالث ـ باريس.

«القيم الجديدة، العالم الثالث هو سيعطيها».

«ملكة التصور والخيال لدى الأفارقة مازالت سليمة من التآكل والتشوه».

«في حين قالت أوروبا كل ما تملك قوله عبر ذاتها، فالتجديد إذاً يأتي من قبل الذين لم تتح لهم فرصة الكلام بعد». (1)

ثانياً: لشعوري بأنني حققت رغبة لي في العثور على مقدمة مناسبة لموضوع بحثي هذا حول «العالم الثالث والتنمية» كأحد أهم مواضيع الساعة التي تطرح نفسها في وقتنا الحاضر.

وليس بعيداً عن الواقع في أن صعوبة الخوض في مثل هذا الموضوع تتأتى من الصعوبة التي واجهتها وتواجهها قضية إيجاد معنى دقيق لمحتوى ومفهوم العالم الثالث من ناحية، ومن ناحية ثانية من خلال التطورات أو التبدلات التي تخضع لها المجتمعات الدولية بين فترة وأخرى تقرب بعضاً من دولها من الدخول في التصنيف العريض لدول العالم الثالث، أو تساعد بعضاً آخر من الافلات من ذلك التصنيف.

ومن جهة أخرى تأتي تلك الصعوبة من كثرة أو تشعب الاراء التي عُبر عنها في وسائل الاعلام المختلفة، مع من كتبوا من المؤلفين بحيث كان نتاج هذا الموضوع أو الخط الذي سار فيه، قد تمشى مع آراء وأيدلوجيات المعنيين، بالاضافة إلى الأهمية التي يكتسبها أيضاً موضوع التنمية في إطار ما سمي بالعالم الثالث، لذلك سيتحدد دخولنا في هذا الموضوع الواسع والمتشعب أيضاً للتوضيح، والوقوف فقط على نقاط معينة وهامة فيه نلخصها في التالي وحسب ما سنوردها في الشرح.

1 ـ عبارة العالم الثالث عبر تطورها:

لقد كان لوسائل الاعلام المختلفة وخاصة الأوروبية والأمريكية الاستعماريتين إبان الحرب العالمية الثانية ـ بوجه خاص ـ دوراً كبيراً في إنتشار مثل هذه

---

(1) نفس المرجع السابق.

التسميات وخاصة ما يسمى منها عبارة البلدان المتخلفة (Sous-Developpé)، لذلك لم يكن آنذاك لمثل هذه العبارة مفهوماً أو محتوى دقيقاً، ما دام المتخصصين المعنيين أو من كتبوا عن ظاهرة التخلف بين البلدان المقصودة بالمتخلفة، كانوا متأثرين بحملات الاعلام والصحف المختلفة ـ كما نوّهنا سابقاً ـ شأنهم بذلك شأن قطاع واسع من جماهير شعوب البلدان المعنية بالتخلف وغير المعنية به، فبرزت وكرست لفترة طويلة عبارة البلدان المتخلفة ولتتخذ تسميات وعبارات أخرى علها أكثر قبولا على السمع وأقل إثارة لأفراد تلك البلدان فظهرت عبارات بدول العالم الثالث، وأحياناً الدول النامية.

وهكذا ومع تتابع سنوات العقود الثلاث الأخيرة من القرن الحالي، ومع التطورات العالمية المختلفة للمجتمع الدولي، بدأت هذه التسميات أو هذه المصطلحات تتخذ معان وأبعاداً شتى، لم تسلم في بعض الاحيان من التناقضات التي تساير اختلاف الايديولوجيات أو حتى الاختصاصات العلمية لمن كتب في هذا المجال.

فإن كنا اليوم نستعمل عبارة العالم الثالث، أو البلدان النامية، فلابد من الرجوع إذاً إلى سلف هذه العبارة، وهي البلدان المتخلفة، والسببية في خلقها أو وجودها، فعودة إلى فترة غداة الحرب الثانية، حيث ولادة هذه العبارة، لنجد أن مفهومها قد اتسم بغموض ناتج عن عملية تاريخية شملت التغيرات في أوضاع المجتمع الدولي عما كان عليه قبل الحرب المذكورة، وبما آلت عليه الأوضاع الجديدة بعد الحرب، من خلال العلاقة المستحدثة بين الدول الاستعمارية والدول المُستعمَرة من جهة، ومن الظروف الجديدة وما نتج عنها من صور تابعة تمثلت بظهور انتفاضات وحركات ثورية ونزعات استقلالية، رافق ذلك بروز قوى وموازين جديدة في المجتمع الدولي نفسه ـ سياسية وعسكرية واقتصادية ـ هذا بالاضافة إلى ظهور أساليب جديدة للامبريالية في استغلالها للشعوب بشكل يتلاءم مع المعطيات الجديدة التي آل إليها الوضع الدولي العام في تلك الفترة من جهة ثانية.

إذاً كان عدم الوضوح الذي تميز به مفهوم الدول المتخلفة، كان في النهاية

نتاج حملة مبرمجة ومركزة للأجهزة الحكومية وحتى الدولية الامبريالية منها أو التي تدين بالولاء لها من أجل أن تجعل مثل هذا المفهوم «الدول المتخلفة» مقبولا من الدول المسيطر عليها دون مناقشة أو فضح وكشف الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تعاسة وتخلف هذه البلدان.

فإن كانت هذه حقيقة الامبريالية في خلقها واستخدامها لهذه التعابير بحق الدول الأقل تطوراً لتحقيق استراتيجية معينة من ذلك، فإنه ثمة آراء مختلفة أخرى حول موضوع معنى التخلف ـ كما اصطلح على ذلك قبلا ـ هذه الاراء تختلف عن بعضها بقربها أو بعدها عن الموضوعية، أو الاحاطة أو الشمولية بمعنى التخلف، فمنها من يرى التخلف بأشكاله المختلفة ـ للدول التي أطلق عليها متخلفة ـ هو عملية داخلية بمعنى أنه ثمة أسباباً وعوامل داخل هذه البلدان مسؤولة عن تخلفها هذا.

بينما آخرون يفهمون التخلف أيضاً ـ كأسباب ـ بأنه عملية تأتي من الخارج، بمعنى أن هؤلاء يعطون دوراً أكثر من أساسي لتلك الأسباب الخارجية المتمثلة بالسيطرة والضغوط الممارسة من الدول الامبريالية.

ورغم ما كتب عن البلدان المتخلفة فإن هناك بعض الميّزات تشكل بطبيعتها قواسم مشتركة للبلدان ـ التي نرى نحن فيها بأنها سائرة في طريق النمو ـ والتي يمكن أن نوردها على شكل مجمل ملخص لعدد من الاراء اعتبرت مقياساً يمكن اتخاذه للدلالة على دولة ما بأنها متخلفة من دول العالم الثالث النامية، أم أنها خارجة عن هذا التصنيف: (1)

أ ـ عدم توفر الاكتفاء في سد الحاجات الضرورية، أو الأساسية للقسم الأكبر من السكان.

ب ـ قلة الانتاج ـ نقص الانتاجية ـ للنقص في القوى المنتجة، أو للنقص في

---

(1) نستعمل هنا عبارة البلدان المتخلفة ـ أو التخلف ـ حسب ما وردت في تلك الاراء ولنا رأينا فيما بعد بالنسبة لهذه المصطلحات.

المواد الخام، في ظل تزايد ديموغرافي، أو انفجار سكاني، وهذا ما ينتج عنه نوعاً من عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي في البلد المعني.

جـ ـ يرى البعض في التخلف بأنه يتمثل في عدم القدرة، أو الكفاية في استثمار مصادر الثروات الطبيعية الموجودة داخل البلاد، وذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة.

د ـ الضعف في دخل الفرد القومي، حيث وضع بعض الباحثين، كدخل يقل عن الألف دولار سنوياً، وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار الدخول المرتفعة لجزء من السكان المتمثل في الدول المصدرة للنفط بشكل عام، وسنتعرض لهذا الأمر مبينين وجهة نظرنا عند شرحنا لمفهوم ما سمي «بالعالم الرابع».

هـ ـ لقد اعتبرت ميزة التخلف التقليدية لدى بعض من كتبوا في مفهوم التخلف، أداة لتمييز الحالة الاجتماعية، والاقتصادية للبلد المتخلف، وذلك بالمقارنة مع أوروبا في مرحلة ما قبل التصنيع، وذلك من خلال بروز عاملين هامين في مجتمعاتها:

الأول: التزايد الديموغرافي الهائل.

والثاني: دور الهيمنة والسيطرة الاقتصادية، الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية العالمية في تحريك اقتصاد تلك البلدان والامساك بمقدراتها.

و ـ ان عدداً ممن كتبوا عن ظاهرة البلدان المتخلفة هذه، سواء من لا يريد منهم أن يرى في هذه البلدان سوى مجتمعات تقليدية، أو من يرى في أن يجعل من الاستعمار المسؤول الأول عن حالة التخلف هذه، فإنهم بمجموعهم يلتقون ليجعلوا من ضعف التصنيع السبب رقم (1) بل الصفة الأساسية للتخلف.

ومما لا ريب فيه في أن ظاهرة التصنيع والنمو الاقتصادي ـ في طريق تكامل هذا الأخير ـ يشكل العلاج أو أحد أركانه الأساسية والضرورية للخلاص من التخلف في ظل عدالة اجتماعية، فالصناعة لوحدها لا

تكفي في تلك البلدان فهي ـ أي الصناعة ـ قوية على سبيل المثال في أفريقيا الجنوبية بل في عدد لا بأس به من دول العالم الثالث، وبالرغم من ذلك فهناك الكثير من الصعوبات الاقتصادية منها والاجتماعية التي لم تذلل أمام شعوب هذه البلدان في طريق تطويرها.

ز ـ لقد دفعت ظاهرة التصنيع الحديث والعصري وغزو التكنولوجيا للبلدان المتخلفة، دفعت بعدد من المؤلفين ـ اصحاب نظرية الازدواجية في القطاع الاقتصادي ـ لتعريف التخلف بأنه: مجرد فقدان الترابط بين القطاعين الاقتصاديين، الحديث العصري من جهة، والتقليدي القديم من جهة ثانية، وخاصة عندما لم يتمكن القطاع الاخير الاستفادة من القطاع الأول.

حـ ـ ان قسماً كبيراً من هذه الاراء نراها غير موافق عليها من قبل أصحاب آراء آخرين كتبوا في ظاهرة التخلف والبلدان المتخلفة، عندما يعتبرون ان التخلف ناتج بشكل أساسي بل قطعي من السيطرة التي تمارسها القوى الامبريالية على بلدان العالم الثالث في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية رغم اعتراف هؤلاء المؤلفين بوجود قطاعين اقتصاديين متمايزين بشكل واضح في الدول المتخلفة وإيمانهم بالأهمية البالغة للتنسيق بين هذين القطاعين للخروج من التخلف ـ بعد ازالة السبب الرئيسي والمباشر له ـ وهنا يُرجعون فقدان التوازن والترابط بين القطاعين الاقتصاديين الحديث والقديم الذي يتكلم عنه أصحاب نظرية الازدواجية ـ السالفة الذكر ـ يرجعونه إلى أسبابه الحقيقية عندما يرون أن الفارق بين القطاعين المذكورين هو في الحقيقة يعني الفارق في نسبة السيطرة والاستغلال الممارسة من الأول على الثاني، وهو يجسد في نفس الوقت أحد الأساليب الشائعة التي تمارسها الامبريالية وكدليل على ذلك وبأبسط الأمثلة هو أن النشاطات الاقتصادية الحديثة المتمثلة في القطاع الثاني الحديث، كانت قد دخلت لبلدان العالم الثالث ـ أو المتخلفة ـ من خلال الامبريالية نفسها لسد حاجات هذه

الأخيرة من المواد الأولية لتحقيق الربح والثراء الفاحش على حساب ثروات وجهد وجوع وعطش شعوب تلك البلدان.

وهنا في هذا المجال نجد أن بعض الماركسيين ممن تكلموا عن هذه الظاهرة يؤكدون بحجج دامغة بأن قطاع الاقتصاد الذي أصطُلح على تسميته تقليدياً كان متصفاً حقاً بأنه غير متماسك التركيب اقتصادياً واجتماعياً ما قبل الاستعمار الحديث، ولكنه أضحى بل أنتقل إلى صورة مزرية أكثر بحيث أصبح مختلا مشوهاً بعد الهيمنة والسيطرة التي خضع إليها أخيراً من قبل المؤسسات الامبريالية في صورها المختلفة، هذه الاخيرة التي تسعى ومن خلال أصحابها وحماتها خارج ـ واحياناً داخل ـ العالم الثالث نفسه لنقل القدر الاكبر من الربح والفائدة لخارج هذه البلدان وتجتهد بكافة وسائلها وسبلها لمنع النمو الصناعي في بلدان العالم الثالث بهدف تحرير السلع المصنوعة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

إن مثل هذه الاساليب السائرة من ضمن استراتيجية معنية ذات محتوى ملاصق أو منبثق عن الأنظمة الاستعمارية التي تستمر اليوم على شكل ميكانيكية التبديل غير العادل ـ بين بلدان متطورة وبلدان أقل تطوراً ـ هي المسؤولة عن منع تصنيع العالم الثالث وإبعاده عن تحقيق نموه وتكامله الاقتصادي لابقائه ضمن الاصطلاح أو التعبير الذي وضع له كعالم مجموعة بلدان متخلفة.

2 ـ ما سمي بالعالم الرابع أو الدول الغنية:

هنا لابد لنا من وقفة تنبه قصيرة في شرح أو تبيان ما قصد به بالعالم الرابع، أو الدول الغنية، حيث ظهرت حديثاً صرعة ـ ان شئنا تقليعة ـ جديدة، كانت قد تبنتها وسائل الاعلام الغربية، وهي اطلاق اسم «العالم الرابع» تارة، أو «الدول الغنية» تارة اخرى على مجموعة من الدول، والمقصود بها حصراً الدول العربية الخليجية النفطية.

لقد انطلقت وسائل الاعلام هذه من اعتبارات استندت عليها لتشكل بنظرها مبررات لمثل هذه التسمية الجديدة، نلخصها بالنقاط التالية:

1 ـ كبر حجم العائدات النفطية لهذه الدول.

2 ـ ارتفاع مستوى الدخل الفردي.

3 ـ تحقق مستوى مرموقاً من الرفاهية لدى الدول العربية المذكورة.

ولكننا نقول هنا ان اطلاق عبارة «العالم الرابع» لمثل تلك المجموعة من الاقطار العربية، هو شيء غير مقبول، أو مرفوض من أساسه، ولنا اسبابنا الموضوعية في ذلك.

فقياساً للأسس والاراء التي أوردناها سابقاً، كمقياس لتصنيف دول العالم الثالث «النامية»، فإن الدول التي دعيت بالعالم الرابع لا تخرج في حقيقتها من التصنيف السابق بكونها نامية، فعامل الغنى، أو ارتفاع مستوى دخل الفرد لكثيراً ما يبدو باهتاً بل ضعيفاً أمام الأسس والعوامل الاخرى التي تسهم في عملية التصنيف المذكورة، كعوامل فاعلة مؤثرة تستطيع بدورها التفريق بين تطور وبين تخلف، كالقدرة على الانتاج مثلا، وتوفر الكفاءات العلمية، أو المقدرة على استيعاب التقنية الحديثة، ووجود التقدم الحضاري بمفهومه الحقيقي، وغير ذلك من الأمور.

وإذا حاولنا أن نقف، وبشيء من التحليل على النقاط التي اتخذتها وسائل الاعلام الغربية، أساساً أو منطلقاً لعبارة «العالم الرابع» فلسوف نجد أن الأمر هنا لا يتعدى حدود التلاعب اللفظي.

فالعائدات النفطية نفسها، ليس لها معنى هنا، كما يمكن ان يكون عليه في دولة أخرى متقدمة، أو متطورة، لأن العائدات المذكورة وما يتخلف عنها من فوائض في دولنا المعنية لا تشكل بحقيقتها دخلا قائماً على انتاجية حقيقية لتلك البلدان تستطيع هذه الأخيرة الحصول عليه من خلال تفاعل بين عوامل انتاجية فعلية معروفة، بل هو دخل حقق كعائدات لمصدر محدد من مصادر الثروة الطبيعية وهو النفط، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فلأن التقنية، ووسائلها التي تسهم في انتاج واستثمار ذلك المصدر هي بمعظمها غير عربية خليجية، بالاضافة إلى أن عائدات مصدر النفط هذا تشكل ما يزيد عن 95% من المداخيل المالية لهذه الدول

النفطية الخليجية.

وضمن هذا المجال، ومن زاوية أخرى، فإن هناك تجنياً واضحاً من قبل الدول الغربية، ووسائل اعلامها، عندما تبالغ بحجوم هذه المداخيل، وتلك الفوائض المالية، فما هي القيمة أو الأهمية العظمى لمثل هذه العائدات قياساً لارباح شركات غربية أخرى، فهذه مبيعات شركتين أمريكيتين «فورد، وجنرال موتورز» للسيارات فقط، بلغت عام 1974 مبلغاً وصل إلى 61 بليون دولار، بينما بلغت مبيعات دولة الامارات العربية المتحدة ولنفس العام ما يعادل 6 بليون دولار.

ومن جهة اخرى فإن مفهوم التطور لم يعد مقتصراً على عامل حياتي واحد كالعامل الاقتصادي فحسب، بل هناك مؤشرات اخرى تقف لجانب العامل المذكور، وتتكامل معه لتعطي مفهوماً حقيقياً للتقدم، كالتطور الاجتماعي، والمستوى الرفيع للتعليم والتقدم في مجال الابحاث والعلوم وغيرها.

اما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سنوياً في تلك الدول النفطية، فقد اتخذت وسائل الاعلام الغربية منه ـ وكما بيّنا آنفاً ـ وسيلة لفرز، أو عزل هذه الدول العربية الخليجية عن بقية الدول العربية الاخرى، ولو باخراجها من تصنيف العالم الثالث أو النامي هذا الأخير الذي اضحت تسميته هذه مكروهة لدى الكثير من الدول والشعوب، وبالتالي ادخالها بتصنيف جديد، وبتسمية جديدة «العالم الرابع» أو «الدول الغنية» لعل ذلك يحمل شكلا ومظهراً فيه غنى، وفيه ثروة، فيه تسمية فضفاضة خاصة بلفظ عالم رابع، كل ذلك من شأنه أن يكون أكثر تحبباً أو أكثر قرباً على النفس وأجمل وقعاً على الأذن، ولكنه حقيقة ومضموناً يحمل معنى مشوهاً لحقيقة واقع، فلم يكن الدخل الفردي في حد ذاته ليعكس بالضرورة مستوى التطور الاقتصادي، أو حتى التقدم الاجتماعي والحضاري، لانه لا يشكل في جوهره سوى رقماً مجرداً ليس له مدلول اقتصادي، لا بل هو غير قادر ايضاً على اظهار التفاوت في الدخول بين افراد المجتمع أو طبقاته.

وكيف يمكننا ان نقول بأن دخل الفرد في دولة نفطية خليجية ما، هو أعلى من

دخل الفرد في الولايات المتحدة مثلا، أو كندا أو فرنسا، والفرد في الدول الاولى يشتري ماء الشرب باسعار اغلى من اسعار النفط نفسها، ويفتقر بالتالي إلى العديد من هياكل البنى الاساسية للتقدم والتطور من خلال تجربته الحضارية القصيرة في زمنها.

وأخيراً وفيما يخص مستوى الرفاهية كبند ثالث مما تذرعت به الدول الغربية لمستند لتسميتها تلك، فهل يعني توفر الكثير من الكماليات لدى الفرد في دول النفط الخليجية، وبسبب توفر سيولة نقدية لديه، أن نأخذ ذلك مقياساً لرفاهية، أو معياراً لتقدم يخرج تلك الدول من مرحلة التنمية، أو من صف البلدان النامية، ليدخلها في صف ما اصطلح عليه بالعالم الرابع الذي لا يحمل أي معنى أو مدلولا اقتصادياً أو اجتماعياً، أو أي شيء.

ان مدلول الرفاهية الحقيقية، لا يمكن ان يتحقق واقعاً ضمن خلل اقتصادي واضح في مثل هذه البلدان، الخلل القائم على استنزاف لمورد ليس بعيداً نضوبه، بل لابد للتنمية الحقيقية والتطور والتقدم الحقيقيين أن يقوما على إعادة التوازن في الالية الاقتصادية لذلك الجزء العربي النفطي عن طريق الربط التدريجي بين انتاجية الافراد ومستوى دخولهم واستهلاكهم، وبين مستوى توفر الكماليات، أو ما تسميه الدول الغربية بالرفاهية الاجتماعية لافراد تلك المنطقة، وهذا بالطبع يدعو إلى تنمية حقيقية قادرة على تغيير الهيكل الاقتصادي هناك، وتنويع مكوناته وتحويله شيئاً فشيئاً إلى اقتصاد انتاجي يتحقق من خلال خطة تكاملية مع بقية اجزاء الوطن العربي.

3 ـ ما هي البلدان التي شملها لفظ العالم الثالث «البلدان النامية»:

ينقسم العالم وحسب التقسيم العريض الشائع إلى مجموعتين كبيرتين: مجموعة بلدان النظام الرأسمالي ومجموعة بلدان النظام الاشتراكي، وبشكل عام فإن المجموعة الأولى تضم في آن واحد بلداناً متطورة ومسيطرة، وبلداناً نامية وواقعة تحت السيطرة، وبذلك يكون هناك هوة كبيرة تفصل بين هذين النوعين من

البلدان في مجالات عدة أهمها: الفارق التقني، وسياسة السلب والنهب الذي تمارسه الاولى على الثانية، هذه الأخيرة الواقعة تحت السيطرة التابعة للنظام الرأسمالي تدل عليها العبارة الدارجة «بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية النامية».

ومع ذلك فإن خبراء الأمم المتحدة يجرون التمييزات التي تضعها طبيعة الأنظمة الاقتصادية نفسها، عندما يقسمون العالم إلى «بلدان ذات اقتصاد مخطط» ـ اشتراكية ـ و«بلدان ذات اقتصاد السوق» ـ رأسمالية ـ هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى «بلدان متطورة ذات اقتصاد سوق»، وإلى «بلدان آخذة في طريق النمو، ذات اقتصاد سوق» أيضاً.

وجدير بالملاحظة هنا أن الحدود التي سنوردها بالمقابل بين مجموعات البلدان ليست تماماً الحدود نفسها التي يعترف بها الاخرون، فهناك:

أولا: بلدان النظام الاشتراكي: وتتمثل في الاتحاد السوفياتي الديموقراطيات الشعبية، والصين، ومنغوليا، وكوريا الشمالية، وفيتنام الشمالية، وكوبا. [1]

ثانياً: بلدان النظام الرأسمالي: وهنا يمكن أن نقسمها إلى:

أ ـ البلدان الرأسمالية المتطورة: وتضم الولايات المتحدة، وكندا، أوروبا «بالطبع عدا الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية»، واليابان، وما سمي بدولة الصهاينة اسرائيل، واستراليا، ونيوزيلندا.

ب ـ بلدان رأسمالية متخلفة «نامية» وتشمل أمريكا «باستثناء الولايات المتحدة وكندا، وكوبا»، افريقيا بأكملها «عدا الجماهيرية الليبية، والجزائر»، آسيا «باستثناء البلدان الاشتراكية فيها» واليابان، ودولة الصهاينة، واوقيانوسيا «عدا استراليا ونيوزيلندا».

وهناك أيضاً وضمن التقسيمات السابقة حالات خاصة تخرج من تلك التقسيمات أو الفرز لدول العالم الثالث «النامية» أو تدخل فيها على افتراض ظاهري أنها موقعها في الدول المتقدمة أو المتطورة، فتركيا مثلا تدخل في مجموعة

(1) دول الوطن العربي تدخل ضمناً في إطار دول العالم الثالث «البلدان النامية» سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية.

هذه البلدان «العالم الثالث، النامية» رغم أنها عضوة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تجمع بلداناً تقع خارج التصنيف لدول العالم الثالث، وكذلك افريقيا الجنوبية، فهي لابد من أن تدخل ضمن التصنيف أيضاً مادام يعيش أكثر من اربعة اخماس سكانها بمدخول يقل بمعدل ست مرات عن نظيره للخمس المتبقي وهو الاقلية من السكان التي تضم في معظمها العناصر الاوروبية المستعمرة، دعاة العنصرية، وارباب النهب والاستبداد هناك.

4 ـ مفهوم التنمية في البلدان النامية:

أما عن مفهوم التنمية في دول العالم الثالث فليس له شأن مواز لما هو عليه في الدول المتقدمة، لا من حيث الدافع أو الهدف فقط، بل من حيث الضرورة والأهمية بالنسبة للدول الأولى، لكونه مرتبطاً بالنسبة إليها، وقبل كل شيء، بواقع يحتم عليها السير وبخطى سريعة لتحقيق النهوض والتقدم، مادامت صنفت قولا بل ضمن واقع حقيقي، في احيان كثيرة، كدول متخلفة، أو سائرة في طريق النمو، كما مر ذكره معنا.

إذاً لابد من الوقوف عند تحديد مفهوم التنمية ـ في البدء أيضاً ـ لاعتبار هذه الأخيرة تمثل استراتيجية هامة مطلوب تحقيقها في الدول النامية والتي لم تستطع، وحتى الان، الافلات من تلك التسميات التي اشرنا لها سابقاً.

فلم يعد ينظر إلى معنى التنمية، وكما كان سائداً حتى وقت قريب على أنها مجرد سباق للحاق بالأمم الأكثر تطوراً على الصعيد الاقتصادي، مثلما لم يعد ينظر أيضاً إلى الفقر والثراء بين الدول بالمقاييس النقدية، وحجومها لوحدها بدليل رفض الكثير من دول العالم الثالث تسميتها بالدول الفقيرة، أو المتخلفة وربما كان لهذه الدول مبرراتها الموضوعية في هذا الأمر، غير موضوع الغنى أو امتلاك لحجوم نقدية، وخاصة عندما ترى أن العديد من الدول المتقدمة أو الصناعية أو الثرية تعيش مشاكل حضارية مقلقة اقتصادية كانت ام اجتماعية ام سياسية، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فقد بات من غير الضروري أن يكون هناك أيضاً تلازماً

حتمياً، أو تواكباً بين وجود الثروة النقدية في بلد ما مثلا، وبين مسيرة التنمية فيها، فالأموال بذاتها لا تضمن التنمية، بل لا تدل بوحدها على تقدم أو تخلف في حال توفرها أو نقصانها في كثير من الاحوال.

لقد تغير، وبالنسبة للعالم الثالث، مفهوم التنمية مع مرور الزمن، كما تغيرت معها أشكال الممارسات العملية التي اعتمدتها تلك البلدان لتحقيقها في مجتمعاتها انطلق ذلك من خلال التسلسل التاريخي الحديث المتشابه تقريباً لهذه الدول، من حيث خضوعها للاستعمار فترة غير قليلة، وبذلك فقد تمثل مسرح التغير الزمني لها من خلال فترتي ما قبل الاستقلال، وما بعده، ففي خلال الخمسينات والستينات اتجه الفكر والعمل في هذه البلدان نحو تصفية الاستعمار كشرط لازم لكل تنمية حقيقة قائمة على السيادة والحرية في تقرير المصير، أعقب تلك المرحلة الحاسمة للاستقلال جهد كبير لوضع خطط انمائية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والبناء الاجتماعي [1]، ومع أن النمو الاقتصادي ظل يعتبر عنصراً أساسياً، فقد تم التأكيد تدريجياً على الجوانب الاجتماعية، ولم يكن ذلك سوى تطبيقاً أو الأخذ للمفهوم المتطور للتنمية عندما ظهر ما يسمى بالتنمية الموازية، أو مفهوم النهج الموحد المنبثقان من الرغبة الجامحة في التطور والنهوض في ظل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وبذلك ظهرت للتنمية في هذه الدول عناصر مختلفة تميزت عن بعضها وتحاول التكامل عن طريق تفاعلها مع بعضها، كالتقدم الاقتصادي، وتوزيع الثروات، ونمو الدخل، والنهوض ورفع مستوى الحياة المعاشية، وتنمية الموارد البشرية .. إلخ.

---

(1) هنا نشير في مجال حديثنا عن مراحل تطور الفكر، وما اعقبه من سعي جاد لاعادة بناء مجتمعات العالم الثالث، إلى ظهور النظرية العالمية الثالثة التي اهتمت أيضاً بالجانب السياسي في بناء المجتمعات وتطورها كضرورة حتمية تكمل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.
وهنا بالطبع تأتي بلدان العالم الثالث والحديث عن أسس التنمية ومفهومها فيها ـ موضوع البحث ـ تأتي هنا ضمن شمولية النظرية المذكورة في معالجتها لبناء المجتمعات ككل.

5 ـ مفهوم التنمية في البلدان المتقدمة «المتطورة»:

أما في البلدان المتقدمة أو الصناعية، فإن التنمية قد استعملت بشكل مغاير عنه في دول العالم الثالث، كما أنها خضعت أيضاً لتغيرات، فقد انطلقت من مفهوم نوعية الحياة، أو النمو الجديد، بحيث يتمثل هدفها في تحسين نوعية الحياة، وتكريس الجهود لتحقيق رفاهية اجتماعية [1]، فإذا كان هذا هو الهدف الأخير للتنمية في البلدان المتقدمة في تطوير أساليب الحياة، والسعي للوصول إلى الرفاه الاجتماعي، فمعنى ذلك أن التنمية عبارة عن وسيلة فقط بالنسبة لهذه البلدان، وليست هدفاً أو غاية بحد ذاتها، كما هي عليه بالنسبة للبلدان النامية.

ولعل هذه النقطة الأخيرة لها ما يبررها في نظر الدول المتقدمة، لأنها ترى فيها مسألة اعتبارات على ضوء واقع معين، فاعتبارها التنمية وسيلة وليس غاية، فإن هذه الأخيرة قامت حقيقة على ضوء أبعاد جديدة للواقع الاقتصادي الحالي الذي يعيشه معظمها، في ظل محدودية الموارد الطبيعية، وفي ظل القلق الناجم عن تراكم التقدم التقني بأشكاله المختلفة، هذا الأخير الذي لا يبدو دائماً بأن هناك ما يبرر الغاية منه، خصوصاً وانه يسير ضمن الاشكال المتعددة من عدم المساواة على صعيد المجتمعات نفسها لتلك البلدان، حيث تبدو سلبياته من خلال الحاجة المستمرة للتغيير الشاق لوسائل الانتاج الأكثر تقنية، فكثيراً من الارباكات الناتجة من هذا الغزو التقني تودي بحياة العديد من المؤسسات الاقتصادية التي لم تستطع مماشاة هذا الغزو التقني، الأمر الذي ينتهي بها في معظم الاحيان إلى السقوط مخلفة ـ مجتمعة ـ نتائج سيئة معروفة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بشكل بارز، هذا بالاضافة إلى المشاكل الأخرى كالتلوث والعزلة الاجتماعية في مجتمعات هذه الدول نفسها، ومظاهر عدم المساواة الخطيرة بين تلك

---

(1) بالطبع لسنا هنا في صدد بحث على حساب أي شعوب، ستحقق تلك الدول المتقدمة أو الصناعية الرفاهية لمجتمعاتها، أو بالاحرى لسنا في صدد بحث الدور الذي وضع لدول العالم الثالث، لكي تلعبه من أجل خدمة الدول الاولى لتحقق هذه الأخيرة مفهومها الخاص بها للتنمية.

الدول من جهة، وبين دول العالم الثالث من جهة أخرى، فتقدم الأولى والغزو التقني فيها يجر الثانية إلى احراجات ـ متمثلة في فقدان التوازن بين الامكان والواقع ـ أو يوقعها في إرباكات تقنية في مؤسساتها نتيجة عدم اللحاق، أو امكانية مجاراة الأولى في هذا المضمار، أو حتى المحافظة على الفارق التقني والزمني القائم معها، بشكل يوصلها أحياناً لدرجة الضياع أو الاستسلام لفكرة «أنها حقاً متخلفة».

6 ـ التنمية وطابعها الذاتي:

وعلى ضوء ما مر ذكره في مفهوم التنمية، وعلى ما تعنيه واقعاً يمكن لنا التوصل إلى أن التنمية ليست ظاهرة شاملة، تقتصر فقط على الجوانب المادية وحدها بل يمكن اعتبارها أيضاً ظاهرة أصلية في كل بلد، كان نامياً أم متقدماً تظهر كحصيلة من التطوير العام، المرغوب فيه اجتماعياً، يشمل تحقيق الانتاج، والتصنيع، وخلق توزيع عادل للمداخيل، وتوازن بين القطاعات الاقتصادية كافة، فلا بد من أن تنطلق من البنى الاجتماعية والقيم الثقافية لتلك البلدان، أي ما يسمى بالطابع الذاتي للتنمية، والذي تظهر أهميته أكثر في دول العالم الثالث، أو بالدول النامية.

إن هذا المفهوم الجديد للتنمية يؤكد على حرية اختيار الدول لأساليب تنميتها ضمن ابراز دور التنمية والعلم والثقافة الذاتية فيها، بالاضافة إلى ما تعنيه بالاعتماد على امكانات الذات المختلفة في التطور والخلق، والعمل على رفع امكانات الدخل الحقيقي في المناطق المتخلفة من العالم عن طريق توسيع قاعدة الثروة بتوظيف استثمارات جديدة، وتطوير وسائل وعلاقات الانتاج، بما يؤدي إلى زيادة الموارد الانتاجية التي يرجى من ورائها رفع الدخل القومي، وزيادة الامكانات الحقيقية للافراد للحصول على جميع أو معظم ما هم بحاجة إليه من الخدمات والسلع.

7 ـ التنمية في ظل التطبيق:

بعد حديثنا عن مفهوم التنمية، وأبعادها في ظل الطابع الذاتي للبلدان، لابد

من تناول جانب التطبيق العملي لهذا المفهوم الذي يحمل معنى النمو الاقتصادي المقترن بالتغيير الاجتماعي على شكل تحولات جذرية، تحمل في طياتها طابع التغير الدائم نحو الافضل، وهذا ما يعطي تأكيداً وترسيخاً بشكل متزايد لعملية التنمية بوصفها عملية متشعبة ومتعددة الابعاد، حيث تتبعها على المستوى العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي تفاعلات متعددة، تجعل لزاماً على التخطيط ـ من أجل التنمية ـ أن يعالجها ضمن هذه التفاعلات، ويتوافق فيما بينها، منها يمكن مثلا النظر في التعليم إلى انه يشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة في بلد ما.

وهكذا فإن اقتران النمو الاقتصادي بالتغيير الاجتماعي هذا، يجب أن يتم في اطار تحديد أهداف اجتماعية تستطيع أن تؤمن فاعلية عميقة للتنمية، عن طريق تضمين جميع هذه الأهداف بشكل واضح في بنية ومراحل خطط انمائية، تُعدّ على أساس اختبارات طويلة الأجل في بلد ما.

ورغم أن مفهوم التنمية وتدابيرها، وتقييمها، كثيراً ما تظل بحكم الضرورة مسائل تقريبية من وجهة نظر الاهداف الاجتماعية، إي بدرجة أقل من الأهداف الاقتصادية، إلا أن السعي في تحقيقها يجب أن يتجه دوماً في اطار التكامل بين هذه الاهداف من أجل التوصل إلى آثار إيجابية، تنعكس على الجوانب الحياتية للانسان كفرد والمجتمع ككل.

وبالطبع فان تحقيق ذلك يتم من خلال منهجية موضوعية محددة للتنمية، تقوم على الافادة من معطيات الفروع العلمية المختلفة، ونتائجها للتوصل إلى معرفة وتحليل العوامل الاجتماعية المتشابكة، أو غير المتجانسة في بعض الاحيان لبحثها في اطار تفاعلها وحركيتها، وهذا لا ينفي بالطبع أهمية العلوم الاجتماعية في هذا المجال لا بل يعتبر تلاقي هذه الأخيرة وتعاونها مع فروع العلوم الأخرى ضرورة ملحة لدراسة وتحقيق التنمية في بلد ما، ولنأخذ هنا علم الاقتصاد مثلا، حيث لا يقف هذا العلم عند دراسة مجموعة عمليات مجردة من العنصر البشري، وانما يتعلق أيضاً بسلوك الافراد وعلاقاتهم، باعتبارهم من العوامل الهامة في النشاط الاقتصادي، من

منتجين ومستهلكين .. إلخ، في اطار شبكة من العلاقات الاجتماعية المتبادلة والمتعددة، بالاضافة إلى أن علم الاقتصاد هذا، لا يمكنه بالحد ذاته أن يقوم كعلم منفصل أو مستقل عن مجموعته المتشعبة في العلوم الاجتماعية.

كما يبرز دور العلوم والتقنيات في مجالات أخرى ضمن اطار التطبيق العلمي للتنمية، فهي تمثل أيضاً نوعاً من الممارسات الاجتماعية المفيدة في التنمية بفسحها المجال لمجموعة كبيرة من المؤثرات الايجابية بإظهارها لأفعال وردود الأفعال البشرية على مستوى الأفراد والجماعات، وافعال وردود الأفعال بين علماء مختلفين في مجالات التخصص، عالم الانسان، وعالم المادة والأرقام، فصعيد الالتقاء بين منطق الفكر العلمي، والتكنولوجي، وبين العوامل الاجتماعية هو ما يمكن ان يقدم فيه تفكير العلماء والمهندسين، وبحوث العلوم الاجتماعية، مساندة قوية الواحد منهم للاخر، لا فيما يتعلق باستراتيجيات العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية فحسب ولكن أيضاً فيما يتعلق بشرط المعرفة العلمية والسيطرة التقنية على عالم الواقع ودورهما الاجتماعي، ومغزاهما الانساني.

8 ـ التنمية في الأرياف «البوادي»:

بعد حديثنا عن مفهوم التنمية وأطر التطبيق العملي لها، سنتناول جانب التنمية الريفية، كنموذج أو مثال نبين فيه الاسقاطات العامة لما تشمله التنمية.

وان اختيارنا لموضوع التنمية في الريف كمثال توضيحي، يأتي من الأهمية التي شغلها هذا الوسط خصوصاً على صعيد الحجم السكاني في العالم من جهة، والاهتمامات الكبيرة التي تتركز عليه باعتباره أساساً هاماً لتحقيق أي جانب للتنمية في بقعة ما من بقاع العالم من جهة ثانية.

لقد شكل سكان الريف نسبة 62,2% من سكان العالم ككل، أي ما يعادل 2439 مليون من أصل 4 مليارات تقريباً ـ عدد سكان المعمورة ـ موزعين بنسبة

30% تقريباً للبلدان المتقدمة و70% للبلدان النامية. [1]

هذا بالاضافة إلى الظروف القاسية التي تعيشها هذه الاكثرية من سكان الأرض، والتي تتمثل بالمعاناة من سلبيات متعددة كالفقر والجوع والمعاناة الصحية والجهل.

ان التنمية في الريف، ليست بالسهولة التي يمكن ان تتحقق بها في المدن، فالتنمية الريفية تثير مشكلات متعددة ومعقدة نابعة أولا من واقع الريف، وثانياً لعدم اتخاذ حلول أو تنفيذ برامج تنمية مسبقة فيه تتناول دراسة المشاكل من كل جوانبها.

إن الواقع المتخلف لمعظم أرياف ـ أو بوادي ـ العالم يشمل مظاهر عديدة تنبه أو تشير إلى نقط الخطورة، وتلح بالوقت نفسه إلى التسريع بالأخذ بسبل التنمية في الريف.

فالبنى الاقتصادية غير ملائمة هناك في معظم الاحيان، لا بل تشكل في بعض المناطق من العالم سبباً من أسباب الظلم الاجتماعي، وذلك لأن الريفيين يمثلون الفئة من السكان المحرومة لعدة أسباب يمكن ان نقف على بعضها، كعدم وجود سياسات زراعية تملك فعالية صحيحة أو كاملة للنمو أو التطور، بالاضافة إلى احلال المحاصيل الصناعية محل المحاصيل الغذائية، وعدم كفاية التدريب الفني للفلاحين، وما يخلف ذلك من ضعف الانتاج أو المردود، مما يزيد في الفقر وقلة الدخل، وقد أشارت احدى التقديرات لعام 1975 بأنه هناك ما لا يقل عن 480 مليون فرد من سكان الارياف يحصلون على دخل فردي سنوي يعادل ما قيمته 45 د.ل سنوياً، فمعظمهم يعاني من نقص غذائي حاد، كما أشارت تلك التقديرات إلى أن 80% تقريباً من سكان المناطق الريفية في العالم، يفتقرون إلى الخدمات الصحية، ففي 16 بلداً من اقل البلدان تطوراً لا يوجد إلا طبيب واحد لكل «نيف وعشرين ألف» من سكان المناطق الريفية، أما المرافق الاجتماعية والمواصلات

(1) ومع تزايد تيار الهجرة من الارياف ـ البوادي ـ إلى المدن، فلن يقل عدد سكان الريف في عام 2000 عن 50% من سكان العالم.

فهي غير كافية إن لم تكن معدمة أحياناً.

وثمة مشاكل أخرى لا تقل خطورة في الواقع عن المشاكل الاقتصادية السابقة، فعدم كفاية التعليم، أو عدم ملاءمتها في المناطق الريفية، نظراً لاستيحاء أهدافها من احتياجات المجتمعات الحضرية فقط، هذا الذي خلف ما يعادل 130 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 6-11 سنة لا يذهبون إلى المدرسة بالاضافة إلى ضحالة مستوى تدريب سكان الريف، الأمر الذي يحول بينهم وبين الاستفادة من تقدم العلم والتكنولوجيا من أجل زيادة انتاجيتهم أو تحسين ظروف معيشتهم.

إن مثل هذه الأمور تخلف أضراراً كبيرة على الواقع الريفي كاستغلال الأرض والماء والنبات بطريقة غير صحيحة، نظراً لافتقار أهل الريف إلى المعارف البسيطة احياناً في الاستثمار، وهذا ما يؤدي إلى خفض الانتاجية، وفقدان الارض لخصوبتها، بل هجرها أحياناً.

ومن جهة أخرى، فإن تطبيق الاساليب التقنية المتقدمة أحياناً يؤدي إلى اتلاف الأسس المادية الريفية، إذا كانت تلك الاساليب غير ملائمة، ومن هنا تنبع الحاجة إلى ضرورة ايجاد الوسائل اللازمة لتزويد سكان الريف بالمعارف والتقنيات، التي تسهم في حل مشكلات الحياة اليومية دون التضحية بميزات البيئة المادية والاجتماعية.

أضف إلى ذلك شبه العزلة التي يعيشها العالم الريفي في أنحاء العالم والناتجة عن افتقاره إلى البنى الأساسية لوسائل المعرفة العادية، ففي الـ 25 بلداً الأقل تطوراً في العالم، والتي يعيش 90% من سكانها في المناطق الريفية، لا يزيد الاستهلاك السنوي من ورق الصحف عن 0,1 كغ للفرد الواحد، وفي ثلثي هذه البلدان لا يوجد سوى مذياع واحد لكل 40 شخص.

ناهيك عن انعدام المساواة والعدالة على الصعيد الاجتماعي في معظم هذه المناطق نتيجة تعرضها لقدر أكبر من الاستغلال، الذي يؤدي إلى ضعف المؤسسات المختلفة في الارياف، وثمة ظاهرة أخرى قد نجدها أو نلحظها في مناطق غير قليلة من أرياف العالم، وهي أن السكان يجدون أنفسهم غير قادرين في بعض

الاحيان على حل مشكلاتهم في نطاق البنى أو المفاهيم الحديثة غير المفهومة بالنسبة إليهم، الشيء الذي يدفع الوسط الريفي إلى الانطواء على نفسه في اغلب الاحيان، كما ينزع أحياناً أخرى إلى مقاومة التغيرات ما دامت تشكل ارباكات مختلفة لهم.

إن كان ما سبق يؤكد على أهمية التنمية في الأرياف، فهو بالوقت نفسه يؤكد أيضاً على ضرورة تلبية الحاجة الملحة لتطبيق برامج تنمية متكاملة، والابتعاد عن وضع البرامج التي لا تراعي بشكل مناسب المعطيات الخاصة بالوسط الريفي، فتنوع الاوضاع الريفية يقتضي مرونة كبيرة في الاساليب المتبعة، وتطويعها وفق البيئة المحلية.

وهنا نقول انه لابد لسكان الريف من المشاركة، وبشكل أساسي وفعال في تصميم برامج التنمية هذه، وفي تخطيطها وتنفيذها، ماداموا يشكلون هدف التنمية في الارياف، كما يشكلون العناصر الاساسية في القدرة على تعبئة انتاجياتهم لصالح تقدم ريفهم وتطويره.

إذاً فان تنفيذ أية سياسة للتنمية الريفية، لابد أن تسهم فيها المجتمعات الريفية والاجهزة المسؤولة معاً، كما لابد ان تحقق هذه التنمية انتاجية كافية لاحتياجات المجتمعات الريفية كحد أدنى، وبما أن الموارد الاساسية تأتي من الريف نفسه، فمعنى ذلك أنه لا يستطاع تحقيق رفع الانتاجية في ظل الاساليب التقليدية أو النظم الاجتماعية البالية القديمة في بعض المناطق، وهنا لابد من ادخال عوامل خارجية كالاصلاح الزراعي، وادخال تقنيات اكثر تقدماً، وانتاج محاصيل جديدة وبشكل تكون هذه العوامل متكيفة مع البيئة التي تحيط بالانتاج ككل.

وبمعنى آخر أعم، فلابد أن تراعي السياسة العلمية والتقنية الموضوعة بقصد التنمية، تراعي الاحتياجات الخاصة بالاوساط الريفية، بغية الاسهام في تحقيق التوازن بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية، ومن بين الأولويات المطلوبة في هذا المجال، اجراء بحوث مختلفة في مجالات الهندسة الزراعية والهيدرولوجيا، ووضع تقنيات ملائمة لتنمية الصناعات الغذائية والعديد من الصناعات الاخرى في حال

توفر امكانات قيامها.

وأخيراً وفي ختام حديثنا عن التنمية نقول: إن كانت التنمية تقوم على دفع مجتمعات العالم الثالث بالسير نحو التطور، وتحقيق التقدم بكل ما تملكه من طاقات للابداع الذاتي، فما أحوج هذه البلدان التي تنشد التقدم والتطور، كما تنشد تضييق الهوة في التقنية والزمن مع من سبقتها من البلدان، ما أحوجها أن تدفع عجلة سبل التنمية إلى الامام محاولة بذلك الابتعاد أو التخلص من التعقيدات أو الصعوبات التي تعترض طريقها لتحقيق ما تنشده منطلقة من واقع مجتمعاتها وتطلعاتها وامكاناتها، مع ايمان منها بأن تحقيق هذه التنمية ليس مجرد تدارك تخلف فقط، بل هو أيضاً اتقان لاسلوب علمي جديد وذاتي في النهوض والتقدم.